



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 26 أكتوبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7101



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 التزام بدعم السودان حتى وصوله بر الأمان

الإمارات اليوم

03 الإمارات أنموذج ريادي في التكنولوجيا الحديثة

تقارير وتحليلات

04 هل تتجه إسرائيل إلى انتخابات برلمانية جديدة؟

05 الانتخابات الكندية: الليبراليون يفوزون ولكنهم خسروا الأغلبية

06 دول شمال إفريقيا.. بوابة «الدب الروسي» إلى القارة السمراء؟

شؤون اقتصادية

07 روسيا تؤكد تعاونها النفطي الوثيق مع السعودية وأوبك+

من إصدارات المركز

08 المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في ألمانيا التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل

تطورات الأحداث في العراق

09 العراق: تجدد المظاهرات يضع استقرار البلاد في مهب الريح



التزام بدعم السودان حتى وصوله بر الأمان

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة، اهتماماً كبيراً بالاستقرار في السودان الشقيق الذي يشهد تطورات إيجابية مهمة منذ إطاحة الرئيس السابق عمر حسن البشير بعد احتجاجات شعبية واسعة. وتعمل الإمارات عن كثب من أجل تمكين الشعب السوداني من تحقيق طموحته وتطلعاته؛ ولذلك كانت الإمارات من أول المبادرين في تقديم المساعدات الاقتصادية التي يحتاج إليها السودان بشدة؛ كما تواصلت مع مختلف القوى من أجل ضمان تحول سلمي في البلاد ودعمت بقوة الجهود التي قادها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى توافق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير والتي أسفرت في النهاية عن اتفاق تاريخي نتج عنه تشكيل مجلس سيادي وحكومة وطنية انتقالية. وما أن تشكلت الحكومة وأعلنت أولوياتها في مجال الاقتصاد والتنمية وفي مجال إحلال السلام في البلاد، حتى بادرت الإمارات في تقديم كل أشكال الدعم الممكنة؛ حيث قدمت حزمة مساعدات اقتصادية وأكدت التزامها بدعم مشاريع التنمية في البلاد؛ وفي الوقت نفسه، دعمت مساعي الحكومة الجديدة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاعات المسلحة القائمة منذ عقود بين السلطة وحركات التمرد التي يطالب بعضها بالانفصال وبعضها الآخر بتحقيق العدالة والتنمية؛ فدعمت المفاوضات التي تمت بين الحكومة السودانية والجمبهة الثورية السودانية في جوبا والتي أسفرت خلال أيام معدودات عن توقيع الاتفاق السياسي واتفاق وقف العدائيات بينها؛ والذي عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقه في سنوات بل في عقود. وهذا إنجاز يعد من جوانب متعددة تاريخياً، حيث يمثل خطوة مهمة، ومهمة جداً على طريق إحلال السلام في هذا البلد العربي الذي مزقته الحروب والنزاعات الداخلية على مدار عقود؛ بسبب فشل السياسات الحكومية والفساد والتهميش والإقصاء الذي كان سائداً في البلاد.

وبينما يواصل السودان طريقه نحو الاستقرار والتنمية؛ تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بدعم الشعب السوداني؛ من منطلق قومي؛ ودعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل، يتضمن دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان، ووسط وشمال السودان؛ فالإمارات تدرك حاجة السودان إلى مثل هذا الدعم وهذه المساعدات، كما أنها في الوقت نفسه تملك كل المقومات التي تؤهلها للقيام بدور إيجابي في هذا السياق؛ فهي أولاً، تمتلك رصيماً كبيراً وبارزاً في مساعدة الدول العربية؛ وكانت دائماً في صدارة من يقدم المساعدة للشعوب العربية، خاصة تلك التي تواجه تحديات اقتصادية أو سياسية أو أمنية كبيرة؛ وهذا بالطبع امتداد لنهجها الثابت تجاه القضايا العربية؛ وحرصها على تعزيز هذا النهج الذي بدأ وترسخ منذ زمن طويل، على يد المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وقد سارت القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على النهج نفسه؛ وثانياً، لدى الإمارات مصداقية ترسخت وتعززت على مدار عقود من الزمن، حيث أثبت التزاماً واضحاً لا يتأثر بمصالح ضيقة أو اعتبارات غير موضوعية؛ وهو ما جعلها قادرة على القيام بدور فعال ويحظى بالاحترام والتقدير؛ وثالثاً، لا نستطيع أن نتجاهل أهمية العلاقات التاريخية التي تربط الإمارات بالسودان، حيث تمتع البلدان دائماً وأبداً بعلاقات أخوية مميزة في كل المجالات؛ وقد وصلت إلى حد امتزجت فيه دماء السودانيين بدماء الإماراتيين في التضحيات التي يقوم بها جنود البلدين في اليمن دفاعاً عن الحق العربي والأمن الإقليمي.

إن التزام الإمارات بدعم السودان، يهدف إلى ضمان تحقيق الاستقرار والسلام اللذين تحتاج إليهما البلاد بقوة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخه؛ من أجل نجاح خطط التنمية التي تعمل الحكومة الانتقالية عليها؛ كما أنها تهدف أيضاً إلى قطع الطريق على كل متربص بالسودان وأهله؛ وفيه أيضاً رسالة واضحة للقاصي والداني بأن الأمن والاستقرار في الوطن العربي مسؤولية عربية، وأن الإمارات لن تتخلى عن أي دولة عربية تحتاج إلى المساعدة؛ وستواصل دعم السودان حتى وصوله إلى بر الأمان.

الإمارات أنموذج ريادي في التكنولوجيا الحديثة

انطلاقاً من اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بكل القضايا التي ترتبط بمستقبل التنمية المستدامة، والتحول إلى اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة والابتكار والإبداع، جاء التركيز على ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتقدمة، بوصفها إحدى أهم الأدوات التي تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية، لتتمكن من خلال ذلك من ترسيخ مكانتها المتقدمة على مؤشرات التنافسية العالمية، عبر امتلاك وتوطين أدوات التكنولوجيا الحديثة، لكون ذلك يعدّ من أبرز المعايير الناجحة في قياس مستوى تطور الدول وتقدمها.

ومؤخراً، شاركت دولة الإمارات في المؤتمر السنوي الـ 19 للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، في مدينة مراكش بالمملكة المغربية؛ تحت شعار «متطلبات توطین البنية التحتية الذكية في الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030»؛ حيث قال الدكتور سعيد الغفلي، الوكيل المساعد لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، إن هذا المؤتمر «شكل فرصة مثالية للتفاعل، وتبادل الآراء والمعلومات حول آخر التطورات وأفضل الممارسات في التوظيف الأمثل للتطبيقات الذكية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، مشيراً إلى أهمية المشاركة في هذا المؤتمر لعرض خبرات وإنجازات دولة الإمارات التي حققتها في العمل على تطوير بنية تحتية تواكب التطورات وتستفيد من أحدث التقنيات المتقدمة، والتي أوصلتها إلى تحقيق نموذج يحتذى به في جودة الخدمات الحكومية، إقليمياً وعالمياً.

لقد باتت دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في امتلاك وتبادل المعرفة والتكنولوجيا على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك نتيجة لمساعيها الحثيثة نحو التنافسية، وتحقيق الريادة العالمية في الصعد كافة، وخاصة في مجال امتلاك وتوطين التكنولوجيا، التي تسرّع الخطى باتجاه المزيد من التقدّم والتطور، مدعوماً بامتلاكها إمكانيات وممارسات تعدّ ناجحة ومميزة في هذا الصعد، وخاصة في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل والتقنيات الحديثة لتحقيق النمو والاستدامة، وابتكار آليات وحلول تعتمد على مخرجات الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، لإحداث تغييرات إيجابية وفاعلة في حياة الأفراد والمجتمعات.

كما يجسّد إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في عام 2013، حكومة الإمارات الذكية من أجل توفير الخدمات للجمهور، على مدار الساعة، من خلال الهواتف والتطبيقات النقالة، والتقنيات القابلة للارتداء، والطائرات من دون طيار، والروبوتات وغيرها، سعي دولة الإمارات إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الحديثة والعلوم المتقدمة في تشكيل ورسم ملامح مستقبل الدولة المستدام، من خلال مواكبة هذه التقنيات لخدمة المواطنين وتحسين جودة حياتهم، الأمر الذي أوصلها إلى تبوؤ المركز الأول عربياً والـ 12 عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2019، حيث حققت في التقرير نفسه المركز الثاني عالمياً في محور «التكنولوجيا»، والتاسع عالمياً في محور «الجاهزية للمستقبل» والـ 35 عالمياً في محور «المعرفة». إن اهتمام دولة الإمارات بامتلاك وتوطين التكنولوجيا الحديثة، جاء وفق خطط واستراتيجيات شاملة وموسّعة، لتطال مختلف القطاعات الحيوية؛ كقطاعات الفضاء والاتصالات والعلوم الحيوية وعلوم الطاقة النووية، والتعليم والصحة وغيرها، وهو ما حولها إلى مركز عالمي للتكنولوجيا الحديثة، ومرجعية عالمية في توظيف التكنولوجيا لخدمة الإنسانية وتلبية احتياجاتها، الأمر الذي انعكس على حفاظها هذا العام على صدارتها العربية في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019، وتحقيق تقدم على الترتيب العام على المؤشر بمرتين، لتصبح في المركز الـ 36 عالمياً، مسجلةً بذلك أداءً مرتفعاً في عدد من محاور المؤشر، من أبرزها رأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، والمخرجات الإبداعية، والمؤسسات.



هل تتجه إسرائيل إلى انتخابات برلمانية جديدة؟

فشل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة جديدة؛ فكلف الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، زعيم حزب «أرزق - أبيض»، بيني جانتس، هذه المهمة، وسيكون أمام جانتس 28 يوماً لإنجاز المهمة التي فشل فيها نتنياهو، وإذا فشل جانتس؛ فمن المحتمل أن تتجه إسرائيل إلى انتخابات برلمانية جديدة.

أن تم تكليفه هذه المهمة، في ظل إصرار حزب «أرزق-أبيض» على عدم التحالف مع نتنياهو؛ حيث أعلن زعيم الحزب أنه لن يتحالف مع زعيم حزب يحاكم بتهم جنائية. وفي السياق نفسه؛ فشل نتنياهو في تحقيق خيار



التحالف مع شريكه القديم زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني، أفيجدور ليرمان؛ ذلك أن ليرمان - الذي أفضّل جهود نتنياهو لتشكيل حكومة في مايو الماضي، ومن ثمّ كان الذهاب إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة - ما زال يصر على مصادقة الحكومة على مشروع قانون التجنيد الذي ترفضه الأحزاب الدينية الشريكة لنتنياهو. وينص مشروع القانون على إلزام المتدينين اليهود الخدمة في الجيش الإسرائيلي، أسوة بباقي الإسرائيليين.

فرص جانتس

تعهد جانتس، وهو قائد سابق للجيش، بالعزم على تشكيل حكومة وحدة ليبرالية. ويشير استخدام الحزب كلمة «ليبرالية» إلى نيته الحد من نفوذ الأحزاب الدينية في تشكيل الائتلاف، ولكن التقديرات تشير إلى أن احتمالات نجاح جانتس هي أقل بكثير من نتنياهو؛ وبالتالي سيكون من المرجح أن تعود الأمور لاحقاً إلى الكنيست الذي عليه في غضون 21 يوماً، إيجاد عضو كنيست قادر على تشكيل حكومة تحظى بثقة 61 عضواً على الأقل، أو الذهاب إلى الانتخابات مجدداً.

الخيار الأصعب

تري الأحزاب المعارضة لنتنياهو أنه المسبب للأزمة الحالية؛ لتمسكه بالحكم، ورفضه التفرغ للدفاع عن نفسه إزاء تهم الفساد التي يواجهها. وهي تريد منه التنحي عن زعامة «الليكود»، وإفساح الطريق أمام زعيم جديد للحزب؛ ما يفتح الطريق أمام حكومة وحدة وطنية تضم «الليكود» و«أرزق - أبيض»، وربما عدداً آخر من الأحزاب، ولكن يبدو أن نتنياهو أبعد ما يكون عن هذا الخيار.

تخلّى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يوم الاثنين الماضي، عن جهوده لتشكيل حكومة جديدة بعد فشله في الحصول على تأييد شركاء في ائتلاف يتمتع بالأغلبية في البرلمان. وكلف الرئيس الإسرائيلي،

رؤوفين ريفلين، زعيم حزب أرزق أبيض، بيني جانتس، تشكيل حكومة جديدة. وسيكون أمام جانتس 28 يوماً لتشكيل الحكومة الجديدة. وكان ريفلين قد كلف، في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي، نتنياهو تشكيل حكومة جديدة. وكان أمامه 28 يوماً حتى يشكل حكومته الجديدة، مع إمكانية التمديد 14 يوماً، ولكن نتنياهو لم يطلب هذا التمديد؛ ما يعني أنه كان متأكداً أن مزيداً من الوقت لن يكون مفيداً له، وهو ما يعكس حجم الصعوبات التي واجهها في محاولته تشكيل الحكومة، وهذه هي المرة الثانية خلال عام ونصف العام التي يفشل فيها نتنياهو في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات عامة. وإذا أخفق جانتس في المهمة أيضاً؛ فسيتحتّم إجراء انتخابات عامة جديدة، ستكون الثالثة في إسرائيل منذ إبريل الماضي.

لماذا فشل نتنياهو؟

كلف الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، رئيس الوزراء الحالي، بنيامين نتنياهو، تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، على الرغم من حلول حزب «أرزق-أبيض» في المركز الأول للانتخابات التشريعية؛ إذ حصل الحزب، الذي ينتمي إلى تيار يسار الوسط بزعامة بيني جانتس، على 33 مقعداً من أصل 120 مقعداً في الكنيست، بفارق مقعد وحيد عن حزب الليكود بزعامة نتنياهو؛ بيد أن نتنياهو تمكّن من الحصول على تأييد 55 نائباً لتشكيل ائتلاف، بينما حصل منافسه على تأييد 54 نائباً. ولكن لم يتمكن أحد منهما من الحصول على تأييد 61 نائباً، الذي يتيح تشكيل أغلبية حكومية. ولقد كان متوقعاً، على نطاق واسع، أن نتنياهو لن يستطيع تشكيل حكومة جديدة بعد

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية الكندية التي عقدت يوم الاثنين الماضي، عن حصول الحزب الليبرالي الحاكم بزعامة جاستن ترودو على أكبر عدد من المقاعد، ولكن الحزب خسر الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة بشكل منفرد، ما يعني أنه سيكون مضطراً إلى التحالف مع أحزاب أخرى.

الانتخابات الكندية: الليبراليون يفوزون ولكنهم خسروا الأغلبية



الحكم منذ عام 1867، وهو أمر لم يسبق له مثيل منذ عقود، بحسب مراقبين. والمثير في نتائج الانتخابات حصول حزب الخضر بزعامة إليزابيث ماي على 3 مقاعد فقط، على الرغم من أن قضية البيئة كانت من القضايا الرئيسية في الحملات الانتخابية، وهو ما يعكس فشل الحزب في توصيل رسالته بشكل صحيح إلى جمهور الناخبين. وكان صوت الحزب عالياً خلال فترة الصيف. وتصدر استطلاعات الرأي، إلى درجة تعادله مع الحزب الديمقراطي الجديد. وفيما يخص الحزب الديمقراطي الجديد، فإن كثيراً من المراقبين كانوا يتوقعون حصوله على عدد أكبر من المقاعد في ظل سعي الناخبين التقدميين إلى إيجاد بديل للحزب الليبرالي.

ترودو مجدداً

سيتم تكليف ترودو بتشكيل الحكومة الجديدة، ولكنه لن يكون في وضع مريح كما كانت عليه الحال في ولايته السابقة، حيث سيضطر إلى التحالف مع حزبي الأقلية (الحزب الديمقراطي الجديد وكتلة كيبك) أو أي منهما لتحقيق الأغلبية المطلوبة، والاحتمال الأقرب أن يتحالف الحزب الليبرالي مع الحزب الديمقراطي الجديد بزعامة جاغميت سينغ الذي حصل على 24 مقعداً، في ظل القواسم السياسية المشتركة بين الطرفين، وقد تلحق بالتحالف كتلة كيبك، وفي الواقع، فإن على ترودو في ولايته الجديدة استعادة بريقه السياسي الذي تراجع بسبب عوامل عدة، كانت السبب في عدم حصول حزبه على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بشكل منفرد.

خاض الحزب الليبرالي الحاكم في كندا برئاسة جاستن ترودو الانتخابات البرلمانية يوم الاثنين الماضي، في ظل تحديات كبيرة منها، الصعود الكبير الذي حققه حزب المحافظين، بقيادة زعيمه الشاب أندرو شير، ولكن الحزب دخل المعركة الانتخابية في ظل إنجازات مهمة استطاع تحقيقها خلال السنوات الأربع الماضية، وخلال فترة الدعاية الانتخابية دافع ترودو عما حققه من إنجازات اقتصادية، كما دافع عن استقباله عشرات آلاف اللاجئين السوريين، وتوقيع اتفاقات تبادل حر مع أوروبا والولايات المتحدة والمكسيك. وربما كان في إمكان حزب المحافظين تحقيق نتائج أفضل لولا الشبهات التي لاحقت زعيمه وما تعرضت له مواقف محددة له من جدل كبير في أوساط المجتمع الكندي، ومنها معارضته للأجهزة، والكشف المتأخر عن جنسيته المزدوجة الكندية والأمريكية، وشبهات برعاية حملة تشويه ضد خصمه ماكسيم بيرنييه زعيم حزب الشعب الكندي، الذي يمثل اليمين المتطرف في كندا، ويطلق عليه لقب «ترامب الكندي».

نتائج متوقعة ولكنها مثيرة

أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول التيار الليبرالي الذي يتزعمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته جاستن ترودو على 157 مقعداً، فيما حصل منافسه الشرس حزب المحافظين برئاسة أندرو شير على 121 مقعداً، أي إن أيّاً من الحزبين لم يستطع الحصول على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة منفرداً، أي 170 مقعداً من إجمالي 338 مقعداً، وقد حصلت كتلة كيبك الانفصالية على 32 مقعداً فيما حصل الحزب الديمقراطي الجديد على 24 مقعداً، وحصل حزب الخضر على 3 مقاعد فقط. وفي الواقع، فإن نتائج الانتخابات جاءت متسقة إلى حد كبير مع استطلاعات الرأي التي سبقت عقد الانتخابات، حيث رجحت هذه الاستطلاعات أن يضع الكنديون حداً للأكثرية المطلقة التي كان يتمتع بها رئيس الوزراء المنتهية ولايته منذ انتصاره سنة 2015. وكانت الحملات الانتخابية قد انتهت مفرزة تعادلاً شبه كامل في نوايا التصويت بين الحزبين الكبارين اللذين يتعاقبان على



نشرت (DW عربية) تقريراً تحدث فيه عن القمة الروسية - الإفريقية، التي عُقدت يوم الأربعاء 23 أكتوبر 2019، والتي أبرزت زيادة الاهتمام الروسي بالقارة السمراء؛ وأثارت تساؤلات حول دوافع هذا الاهتمام وتوقيتته. ويبدو أن لدول شمال إفريقيا دوراً كبيراً في هذا المجال؛ فهل هي بوابة موسكو إلى القارة السمراء؟

دول شمال إفريقيا.. بوابة «الدب الروسي» إلى القارة السمراء؟



من أكبر موردي الأسلحة إلى إفريقيا (35%)، وتأتي في مقدمتها الجزائر، حيث تحصل روسيا على نحو ثلث إجمالي الصادرات الإفريقية، مقابل الغاز الجزائري، تليها المغرب ومصر ونيجيريا. وبالإضافة إلى الجزائر بدأت روسيا تتجه نحو المغرب خلال الأعوام الماضية عن طريق دعم برنامج الطاقة النووي المغربي مقابل اتفاقات للتبادل التجاري.

ويسير التعاون الاقتصادي بين مصر وروسيا على نحو متطور منذ وصول الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، إلى سدة الحكم. وشهدت الأعوام الماضية عشرات المشروعات التي شملت قطاعات مختلفة، منها النفط والغاز، وتحديث السكك الحديدية ومصانع الحديد والصلب والألمنيوم، كما جرى الاتفاق على إنشاء أول محطة للطاقة النووية في مصر، وهو أهم هذه المشروعات. وبحسب مقال نشره موقع Atlantic Community باللغة الإنجليزية تحت عنوان: «نفوذ روسيا المتزايد في شمال إفريقيا» أصبحت مصر تقترب من موقف موسكو إزاء الرئيس السوري، بشار الأسد، وتجلى ذلك من خلال رفضها العام الماضي طلباً أمريكياً بإرسال قوات مصرية إلى سوريا.

ولدى روسيا مصالح مشتركة في ليبيا أيضاً؛ حيث أقام بوتين علاقات قوية مع حكومة فايز السراج كجزء من نهج «أصدقاء مع الجميع» للرئيس الروسي في المنطقة. وفي الوقت نفسه أمام موسكو فرصة لممارسة النفوذ هناك في غياب الولايات المتحدة الأمريكية.

عاد الاهتمام الروسي بالقارة الإفريقية إلى الواجهة من خلال القمة الروسية - الإفريقية، التي انطلقت الأربعاء الماضي في مدينة سوتشي الروسية على شاطئ البحر الأسود بمشاركة قادة 43 دولة إفريقية، إضافة إلى تمثيل 11 دولة على مستوى نواب الرؤساء، أو وزراء الخارجية، أو السفراء. وعقدت القمة الأولى بين روسيا ودول القارة الإفريقية بإشراف الرئيسين، الروسي فلاديمير بوتين، والمصري عبدالفتاح السيسي.

والاستعدادات الروسية الكبيرة التي سبقت انعقاد القمة، التي تُعدُّ أكبر حدث بهذا المستوى في العلاقات بين روسيا والقارة السمراء، أثارت تساؤلات مراقبين حول أسباب الاهتمام الروسي بالقارة الإفريقية وتوقيتته، وقد رأى بعضهم أن المصالح الاقتصادية هي التي تتصدر اهتمام الدب الروسي بالقارة السمراء.

ووفق دراسات عديدة عن العلاقات الروسية - الإفريقية؛ فإن الدافع الأكبر الذي دفع بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى توجيه بوصلة اهتمامه الآن نحو إفريقيا هو العزلة الدبلوماسية، التي أصبحت تعيش فيها روسيا بسبب العقوبات التي فرضتها الدول الغربية عليها بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، ورغبتها في كسر تلك العزلة؛ من خلال تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية، التي يصل عددها في الأمم المتحدة إلى 54 دولة؛ تمثل ثلث الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واختارت روسيا استراتيجية المصالح المشتركة؛ من أجل تعزيز حضورها الاقتصادي في القارة الإفريقية، وشكّل خفض أو إلغاء الديون على دول القارة الإفريقية أولى خطوات هذه الاستراتيجية؛ إذ وعد بوتين، خلال الجلسة الافتتاحية للقمة، بمواصلة دعم الدول الإفريقية عبر محو ديونها. وبشكلٍ حذف الديون نقطة رئيسية على صعيد سياسة روسيا في إفريقيا.

ولا تخرج بلدان شمال إفريقيا من اهتمام روسيا؛ إذ تشكل دول المنطقة سوقاً مهمة للسلاح الروسي، ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) أصبح الروس

روسيا تؤكد تعاونها النفطي الوثيق مع السعودية وأوبك+

المسيرة يبرز مجدداً احترافية وموثوقية أكبر المنتجين في الصناعة. وتواصل روسيا التعاون النشط مع السعودية وشركاء أوبك+ من أجل تحسين استقرار السوق والقدرة على التنبؤ بها. وأوبك+ هو تحالف لأعضاء أوبك ومنتجين كبار آخرين من بينهم روسيا، وتطبق دوله منذ يناير اتفاقاً لخفض الإنتاج 1.2 مليون برميل يومياً بهدف دعم السوق. وينتهي الاتفاق في مارس 2020، ويجتمع المنتجون لمراجعة السياسة في الخامس والسادس من ديسمبر المقبل.



قالت وزارة الطاقة الروسية في بيان لها إنها تواصل التعاون مع السعودية وأوبك ومنتجي النفط من خارج أوبك لتحسين استقرار السوق والقدرة على التنبؤ بها. ويأتي البيان بعد يوم من قول إيجور سيتشن، الرئيس التنفيذي لعملاق النفط الروسي روسنفت، إن هجمات سبتمبر الماضي على منشآت نفط سعوديتين تلقي بظلال من الشك على إمكانية الاعتماد على المملكة كمورد. وقالت الوزارة إن الاسترجاع السريع للطاقة الإنتاجية في السعودية بعد هجمات الطائرات

قرب إتمام أجزاء من اتفاق تجارة مع الصين

قال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن مسؤولي التجارة الأمريكيين والصينيين «قريبون من وضع اللمسات الأخيرة» على بعض أجزاء اتفاق تجارة بعد مناقشات هاتفية رفيعة المستوى، أمس الجمعة، مضيفاً أن المناقشات على مستوى النواب ستمضي «باستمرار». وقال: «حققوا اختراقاً في قضايا محددة، والجانبان يقتربان من وضع اللمسات الأخيرة على بعض أجزاء الاتفاق.. المناقشات ستواصل على مستوى النواب، وسيجري كبار المفاوضين مكالمات أخرى في المستقبل القريب». جاء ذلك بينما تعمل واشنطن وبكين على بلورة نص «المرحلة الأولى» من اتفاق تجارة أعلنه الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 11 أكتوبر الجاري. ويقول ترامب إنه يأمل في توقيع الاتفاق مع الرئيس الصيني، شي جين بينغ، الشهر المقبل؛ خلال قمة في تشيلي. ويحاول أكبر اقتصاديين في العالم تهدئة حرب تجارية مستمرة منذ قرابة 16 شهراً تكدر صفو الأسواق المالية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتبطئ نمو الاقتصاد العالمي.

العجز الفيدرالي الأمريكي يرتفع بنسبة 26% في السنة المالية 2019

الضرائب الفردية بنسبة 2% لتصل إلى 1.7 تريليون دولار. وجمعت الحكومة الأمريكية أيضاً نحو 71 مليار دولار من الرسوم الجمركية، بزيادة قدرها 70% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومن المرجح أن يأتي تقرير وزارة الخزانة كإغاثة لإدارة ترامب التي توقعته من قبل أن يصل العجز إلى تريليون دولار خلال السنة المالية.



قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن العجز الفيدرالي للعام المالي 2019 بلغ 984 مليار دولار، بزيادة 26% عن عام 2018 ولكن لا يزال أقل من علامة تريليون دولار، وكانت الفجوة بين الإيرادات والإنفاق هي الأوسع منذ سبع سنوات. وقالت الحكومة إن عائدات ضريبة الشركات بلغت 230 مليار دولار، بزيادة 12%، وذلك بفضل انتعاش في النصف الثاني من العام، وارتفعت عائدات

أكبر مكاسب أسبوعية للنفط بفعل آمال التجارة ومعرض الخام



ارتفعت أسعار النفط، أمس الجمعة، مسجلة أقوى مكاسبها الأسبوعية في أكثر من شهر بفضل تفاؤل إزاء اتفاق تجارة أمريكي صيني وتراجع مخزونات الخام الأمريكية وإجراء محتمل من أوبك لتمديد تخفيضات الإنتاج؛ ما طغى على مخاوف اقتصادية أوسع نطاقاً. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 43 سنتاً بما يعادل 0.8% ليتحدد سعر التسوية عند 56.66 دولار للبرميل، مسجلة زيادة أسبوعية تتجاوز الـ 5%، وهي الأقوى منذ 21 يونيو الماضي. وأغلق خام برنت مرتفعاً 35 سنتاً أو 0.6% عند 62.02 دولار للبرميل، بمكسب أسبوعي أكثر من 4%، هو الأفضل منذ 20 سبتمبر الماضي. وتلقى النفط دعماً من مؤشرات تقدم في محادثات حل النزاع التجاري الأمريكي الصيني الذي يُثقل كاهل الطلب على الخام. فقد قال المسؤولون في واشنطن إن الولايات المتحدة والصين تقتربان من وضع اللمسات الأخيرة على الجزء الأول من اتفاق تجارة بعد حرب رسوم دارت لشهور.

المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في ألمانيا التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل

المذهبية فيما بين المنظمات الرئيسية الإسلامية، وخاصة الاختلاف بينها وبين مجتمع الطائفة العلوية، وكذلك برغبة كل منظمة في الاحتفاظ بسيادتها واستقلالها، ولم تنجح في إعادة الهيكلة وتكوين مجلس إسلامي يمثل المسلمين جميعاً في ألمانيا، ويحظى رسمياً بصفة المجتمع الديني. وقد شهد الخطاب السياسي عن الإسلام في ألمانيا تركيزاً شديداً في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي نجم عنه انخراط المنظمات الإسلامية الرئيسية، بشكل متزايد،

في العمليات السياسية. وتتسم العلاقة بين المنظمات الإسلامية الرئيسية والقطاع السياسي في ألمانيا باستراتيجيات التكيف والاحتجاج في آن واحد، وهو ما يؤدي إلى علاقة ملتبسة. فغالباً ما تكون المنظمات الرئيسية متحمسة لتأكيد استعدادها للتعاون والمشاركة في الحوار السياسي، وكذلك التعاون والتأزر مع هيئات تنفيذ القانون. بيد أن التعاون مع القطاع السياسي يواجه أيضاً بعض الشك والنقد من المنظمات، وكثيراً ما يكون السبب هو الربط بين الإسلام والتغيرات في التشريعات الأمنية الألمانية.

كما تواصل المنظمات أيضاً وبقوة نقد مسائل ذات صلة بمطالب الاعتراف القانوني بالحقوق، وتأسيس التعليم الديني الإسلامي في المدارس العامة، والاعتراف السياسي الرسمي بالمنظمات الإسلامية الرئيسية بوصفها مجتمعات دينية ومؤسسات ضمن

القانون العام. ويعزو ممثلو هذه المنظمات قصور التطور في هذه الجوانب إلى تردد الساسة في التصدي لهذه القضايا على مستوى الولايات الاتحادية الألمانية، ويشكون أن الساسة إما لا يريدون طرح هذه المسائل بالمرّة وإما يماطلون كسباً للوقت حتى يحتلوا العناوين الرئيسية خلال فترات الحملات الانتخابية. وبرغم استمرار الحوار على المستوى الاتحادي ضمن مؤتمر الإسلام الألماني الذي انعقد في عامي 2006 و2010 وشاركت فيه المنظمات الإسلامية الكبرى، فإن المنظمات تؤكد مراراً أن الولايات الاتحادية الألمانية هي السلطات الصانعة للقرار، ومن ثم فهي مسؤولة عن تنفيذ الإرشادات العملية المتفق عليها خلال مؤتمر الإسلام الألماني. وقد بدأت عملية التنفيذ السالفة الذكر تتشكّل توطأً فقط. والواقع أن المسلمين في ألمانيا كانوا مستعدين للتعاون لفترة طويلة، لكن الساسة شرعوا الآن فقط في استيعاب هذه الحقيقة. ولذا يجب على الجانبين التواصل؛ وهي المسؤولية التي يجب أن يتشاركها جميع المعنيين.

قوبلت المنظمات الإسلامية في ألمانيا بتحدٍ تمثل في التغيير الحاصل في الحوار السياسي عن الاندماج في ألمانيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد صارت مسألة دمج المسلمين والإسلام في ألمانيا محل اهتمام متزايد. واكتسبت المنظمات الإسلامية سريعاً أهمية كبيرة باعتبارها نقاطاً للاتصال بالنسبة إلى الناشطين السياسيين. يقدر عدد المسلمين في ألمانيا بنحو 3.5 مليون مسلم، إضافة إلى نصف مليون من أبناء الطائفة العلوية. وتوجد

في ألمانيا خمس منظمات إسلامية رئيسية، هي: الاتحاد التركي-الإسلامي التابع لإدارة الشؤون الدينية (DITIB)، واتحاد المراكز الثقافية الإسلامية (VIKZ)، والمجلس الإسلامي لجمهورية ألمانيا الاتحادية (IRD) الذي يضم الجمعية الإسلامية «ميلي جوروس» (IGMG)، والمجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا (ZMD)، ومجتمع الطائفة العلوية في ألمانيا (AABF).

تختلف المنظمات الإسلامية الرئيسية في ألمانيا في الطريقة التي تصف بها أنفسها، وذلك بحسب ما يمليه السياق الخاص بكل منها، كما تختلف في تحديد علاقتها ببلد الأصل الذي ينحدر منه معظم المسلمين والعلويين في ألمانيا (تركيا).

وبينما تشدد الجمعية الإسلامية (ميلي جوروس) في ألمانيا على طبيعتها الدينية، وتؤكد اختلافها عن نظيرتها التركية التي

تعتبرها ألمانيا حركة سياسية متطرفة ومعادية للسامية، فإن مجتمع الطائفة العلوية يعتبر قاعدة للعلويين في أوروبا، ومن أهدافه تحسين أوضاع العلويين في ألمانيا وفي تركيا أيضاً، وهو أمر تشجعه ألمانيا. ويرى بعض الباحثين أن أثر هذه الصلة ليس سلبياً بالضرورة، وهم يصفون المنظمات باعتبارها عابرة للقومية وقادرة على الموازنة بين أنشطتها في دولة الأصل ومشاركتها السياسية في الدولة المضيفة. أُسس معظم المنظمات الإسلامية في ألمانيا خلال السبعينيات والثمانينيات، واستمرت محاولات التنسيق فيما بين هذه المنظمات بأشكال مختلفة؛ منها: تكوين منظمات كبرى، أو منتديات للحوار، أو مجالس شورى على مستوى بعض الولايات. وكان الدافع إلى تأسيس هذه الأشكال التنسيقية أحياناً هو طلب السلطات المحلية ترشيح جهة اتصال محددة للتفاوض مع الجانب السياسي الألماني في موضوعات محددة مثل إقامة مدافن للمسلمين، أو التعليم الديني في بعض الولايات.

لكن هذه الأشكال كانت تصطدم دائماً بالاختلاف والتوترات



تأليف: ماتياس كورتمان وكيرتن روزنو-وليامز
تاريخ النشر: 2014



العراق: تجدد المظاهرات يضع استقرار البلاد في مهب الريح

شهد العراق، أمس الجمعة، تجدد المظاهرات التي خرجت قبل نحو أسبوعين، والتي خلّفت الآلاف ما بين قتيل وجريح. وتثير هذه المظاهرات تساؤلات كثيرة حول مستقبل الوضع الأمني في البلاد، الذي سيتضرر بشكل كبير إذا ما فشلت الحكومة في تحقيق مطالب المتظاهرين، لأن هذا الفشل يعني استمرار الاحتجاجات. وفيما يلي أبرز التطورات على الساحة العراقية:

ماذا تعني هذه التطورات؟

شهد العراق مظاهرات عارمة قبل نحو أسبوعين، وقد خلفت سلسلة من الاشتباكات التي وقعت بين المحتجين وقوات الأمن خلال هذه المظاهرات 157 قتيلاً وما يربو على 6000 جريح. وقد عبرت تلك المظاهرات عن مطالب شعبية واسعة، حيث خرج مئات الآلاف العراقيين في مناطق مختلفة من البلاد مطالبين بالقضاء على الفقر والبطالة ومنددين بالفساد، وشارك في هذه المظاهرات شرائح المجتمع العراقي كافة من مختلف المذاهب؛ الأمر الذي جسد وحدة العراقيين.

ويوم أمس الجمعة، تجددت المظاهرات، ولكن هذه المرة شهدت وقوع هجمات على مقرات الأحزاب والقوى السياسية؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع صدام بين المتظاهرين ومن يقومون بحراسة هذه المقرات، والذين ينتمون إلى هذه التيارات السياسية، وليسوا بالضرورة من قوات الأمن، وهذا التطور يهدد استقرار المجتمع، حيث من الممكن أن يقود إلى صدامات طائفية، على الرغم من أن الذين هاجموا هذه المقرات، وهي شيعية، هم متظاهرون ليسوا محسوبين على مذهب معين (المذهب السني). كما شهدت هذه المظاهرات استهداف مقرات حكومية، حيث اقتحم متظاهرون مبنى الحكومة المحلية في محافظة المثنى، وهذا تطور خطير في مسار الاحتجاجات التي بدأت سلمية قبل أسبوعين.

ولا شك أن تجدد المظاهرات يدل على فشل الحكومة في تحقيق مطالب المحتجين الذين خرجوا لأجلها قبل أسبوعين؛ ما يعني استمرار الأزمة، ويهدد بإنهاء حالة الاستقرار النسبي التي عاشها العراق خلال العامين الماضيين، بعد أن عانى من الحرب الأهلية وتمدد تنظيم «داعش» الإرهابي بين عامي 2003 و2017. وتمثل هذه المظاهرات أكبر تحدٍّ للأمن في العراق منذ إعلان هزيمة «داعش»، كما تمثل أكبر تحدٍّ لرئيس الوزراء عادل عبدالمهدي منذ توليه السلطة قبل نحو عام. ويقول مراقبون إن إجراءات حظر التجول ليست الحل للأزمة، حيث إن المتظاهرين غير مقتنعين بحزمة الإصلاحات التي قدمها عبدالمهدي، وربما يكون الوضع قابلاً للانفجار بشكل أكبر إن لم يتم التوصل إلى حل سياسي، ووضع خريطة طريق تلبى طموحات المتظاهرين.

- أكدت مصادر أمنية أن ما لا يقل عن 40 محتجاً قتلوا في العراق، أمس الجمعة، عندما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع. وقالت مصادر طبية إن ما يزيد على 2000 شخص أصيبوا على مستوى البلاد عندما خرج المتظاهرون إلى الشوارع للتعبير عن الإحباط من النخب السياسية التي يقولون إنها فشلت في تحسين مستوى حياتهم بعد سنوات من الصراع. وحاول المئات طوال اليوم التوجه إلى المنطقة الخضراء المحصنة في المدينة والتي تضم مباني حكومية وسفارات أجنبية عندما أوقفتهن قوات الأمن.
- قالت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق إن ثمانية محتجين قتلوا في بغداد. وقالت مصادر أمنية إن خمسة منهم على الأقل كانوا متظاهرين أصيبوا بقنابل الغاز المسيل للدموع في بغداد. وفي الجنوب، قالت مصادر أمنية إن ما لا يقل عن تسعة محتجين لقوا حتفهم عندما فتح أعضاء جماعة عصائب أهل الحق المدعومة من إيران، والذين يحرسون المقر المحلي للجماعة في مدينة الناصرية، النار بعد أن حاول المحتجون إحراق المقر. وأكدت مصادر بالشرطة أن ثمانية أشخاص قتلوا في مدينة العمارة بينهم ستة متظاهرين وعضو واحد في جماعة عصائب أهل الحق وضابط مخابرات. وقالت مصادر أمنية إن ثلاثة محتجين على الأقل في البصرة وواحد في الحلة وواحد في السماوة قتلوا.
- قالت مصادر بالشرطة العراقية إن 12 محتجاً في مدينة الديوانية لقوا حتفهم عندما حوصروا في مبنى محترق. والمبنى الذي يضم فيلق بدر المدعوم من إيران أحرقه محتجون فيما يبدو دون علم بوجود آخرين بالداخل.
- بدءاً من الساعة الثامنة، مساء أمس الجمعة، فُرض حظر التجول إلى حين إشعار آخر في محافظات الجنوب في البصرة والمثنى وواسط وبابل وذي قار بعد إحراق المحتجين مكاتب لنواب ومقار أحزاب سياسية وجماعات مسلحة شيعية.
- دان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أمس الجمعة، «الانتهاكات الكبيرة» من قبل قوات الأمن لحقوق الإنسان، خلال التظاهرات في العراق، وقال غوتيريش: «نأسف للعدد الكبير من القتلى»، مشيراً إلى تقرير أخير لبعثة الأمم المتحدة حول تصرف القوات العراقية خلال التظاهرات. وأضاف غوتيريش «بحسب أولى استنتاجاتنا، من المؤكد حصول انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، ولا بد من إدانتها بشكل واضح».